

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

تخرجات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

The guidance of the scholars of the Taymiyyah school of
metaphorical interpretations in the Holy Qur'an

د. دحماني شيخ

جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة -

dahmanicheikh20@gmail.com

تاريخ الإرسال: / .. / ..	تاريخ القبول: / .. / ..	تاريخ النشر: / .. / ..
الملخص: يهدف هذا البحث الموجز إلى الإجابة عن مسألة مهمة تتعلق بقراءة وفهم النص القرآني عند علماء المدرسة التيمية الذين رفضوا وجود المجاز في اللغة والقرآن الكريم وعملوا على توجيه النصوص التي حملها غيرهم على المجاز وقد بذلوا جهدا كبيرا في سبيل ذلك ، وقد حاولنا رد هذه التوجيهات ومقارنتها مع توجيهات المثبتين للمجاز من اللغويين والبلاغيين. الكلمات المفتاحية: التأويلات - المدرسة التيمية - المجاز - النص القرآني .		
Summary : This brief research aims to answer an important issue related to reading and understanding the Qur'anic text among the scholars of the Taymiyyah school who rejected the existence of metaphor in the language and the Holy Qur'an and worked to direct the texts that others carried on metaphors and they made a great effort in this way, and we have tried to respond to these directives and compare them with Guidance installers of metaphor of linguists and rhetoricians. key words : Taymiyyah-Qur'anic text -language-metaphors .		

تمهيد:

لقد وظف المعتزلة والأشاعرة المجاز كوسيلة لغوية لصرف كثير من النصوص القرآنية عن ظاهرها ، وتأويلها تأويلاً مجازياً ، وقد ظهر لنا بعد عرض رأيهم في المجاز، وفحص النصوص التي أولوها اعتماداً على المجاز خاصة ما تعلق منها بمسائل العقيدة والقدر وخلق أفعال العباد ، أنهم ما وضعوا المجاز وافترعوه في هذه النصوص إلا استجابة لباعث عقدي فرضته الأصول الفكرية التي وضعوها وفهموا النصوص على أساسها وبضوء منها ، فأتى تأويلهم المجازي نتيجة طبيعية لنظرهم إلى تلك النصوص ، وتعاملهم معها ، فإنهم « لما قرّروا في أنفسهم وتصوروا أنّ حمل النصوص على ظواهرها ومعانيها الحقيقية يستلزم التجسيم والتشبيه ، ونسبة الظلم إلى الله ... استبعدوا الظواهر ولجأوا إلى التأويل »¹، الذي يعني عندهم حمل النصوص على ما لا تدل عليه ظواهرها ، وذلك لأنهم وكما قرّروا في باب التوحيد يطلبون من هذا التأويل تنزيه الله تعالى عن الجسمية ومشابهة الحوادث .

وقد أصبح من السهل على متأمل نصوص المعتزلة والأشاعرة إدراك الصلة الوثيقة بين تأويلاتهم للنصوص القرآنية والمجاز .

إذ تكاد تكون كل تأويلاتهم من باب التأويل المجازي ، وهذا ما صرح به الغزالي فرأى أنه يشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز .

وابن تيمية له ردود كثيرة بيّن فيها موقفه من المعتزلة والأشاعرة ، وكذلك نقد في هذه الردود تأويلاتهم التي رأى أنّها من التأويلات المبتدعة التي لم تكن معروفة عند السلف وأنّها جاءت بغرض تعطيل وتحريف نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية².

¹ - محمد أحمد لوح - جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية - مرجع سابق - ص: 82.

² - ينظر تفصيل رأي ابن تيمية في المعتزلة والأشاعرة : عواد بن عبد الله المعتق - المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها - مرجع سابق - ص: 26 وما بعدها . / عبد الرحمن بن صالح المحمود - موقف ابن تيمية من الأشاعرة

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

وقد وقف ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وقفة حازمة من التأويلات المجازية التي قال بها المعتزلة والأشاعرة ، خاصة ما تعلق بالنصوص القرآنية يقول ابن تيمية : « ولهذا لما ادعى كثير من المتأخرين أن في القرآن مجازاً وذكروا ما يشهد لهم ، ردّ عليهم المنازعون جميع ما ذكره »¹، فلم يترك ابن تيمية وتلميذه موضعاً من المواضع التي حملها المثبتون للمجاز على المجاز .

إلا ردّها ووجهها توجيهها لغويا وبيّن أنّها على الحقيقة لا على المجاز ، وقد ناقش هذه الأمثلة المجازية في مواضع كثيرة ومتفرقة من كتبه ورسائله ، وفتاويه المتفرقة ، ويمكننا أن نقسم هذه التوجيهات إلى توجيهات عامة وتوجيهات خاصة فالعامة تتعلق بمطلق الأمثلة المجازية ، والخاصة ما تعلق منها بمجازية نصوص الصفات ، لأنّ عقيدة السلف توجب حمل هذه النصوص على حقائقها دون تأويل ولا تشبيه ولا تكيف ولا تمثيل .

1- الأمثلة المجازية العامة :

- المثال الأول :

قال الله تعالى : ﴿فَجَدَّافِيهَا جِدَارٌ أَيْرِيدُ أَنْ يُنْقَضَ فَاقَامَهُ﴾ [الكهف : 77].

نقد وجه ابن تيمية حمل المجوزين للمجاز هذا النصّ بعد أن نقل قولهم فقال : «قالو : والجدار ليس بحيوان ، والإرادة إنّما تكون للحيوان ، فاستعمالها في ميل الجدار مجاز»² وذلك لأنهم تصوّروا أن الإرادة خاصة بالحيوان دون الجماد ، فجعلوها حقيقة في الحيوان ، فإذا استعملت في غيره من الجمادات فهي استعمال مجازي وليس حقيقي ، وقد رفض ابن تيمية هذا التصور لمعنى الإرادة ورأى أن الإرادة في الآية حقيقة .

- مرجع سابق _ ج2- ص: 697 وما بعدها . / محمد أبو زهرة - ابن تيمية حياته وعصره - آراؤه وفقهه - مرجع سابق - ص: 245- 247.

¹ - ابن تيمية - كتاب الإيمان - مصدر سابق - ص: 78.

² - المصدر نفسه ص: 78.

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

وذلك لأنّ «لفظ الإرادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور ، وهو الميل الذي يكون معه شعور ، وهو ميل الحي ، وفي الميل الذي لا شعور فيه ، وهو ميل الجماد ، وهو مشهور اللغة ، يقال : هذا السقف يريد أن يقع ، وهذه الأرض تريد أن تحرث ، وهذا الزرع يريد أن يسقى ، وهذا الثمر يريد أن يقطف ، وهذا الثوب يريد أن يغسل ، وأمثال ذلك»¹.

وحجة ابن تيمية في ذلك أن اللفظ إذا استعمل في معنيين أو أكثر فإما «أن يجعل : حقيقة في أحدهما ، مجازاً في الآخر ، أو حقيقة فيما يختص به كل منها ، فيكون مشتركاً لفظياً ، أو حقيقة في القدر المشترك بينهما ، وهي الأسماء المتواطئة ، وهي الأسماء العامة كلّها ، وعلى الأوّل يلزم المجاز ، وعلى الثاني يلزم الاشتراك ، وكلاهما خلاف الأصل ، فوجب أن يجعل من المتواطئة ، وبهذا تعرف عموم الأسماء العامة كلّها»².

فإذا كان الأصل في اللفظ أن يحمل على الحقيقة عند إطلاقه ، فإنّه من الممتنع جعله مجازاً إذا ورد في تركيب معين ، لأنّه خاضع للقيود ، فالسياق هـ الذي يحدّد دلالته وجعله من باب المجاز بحجة أنّه في ميل الحيوان حقيقة وفي ميل الجماد مجاز ، يمكن معارضته ونقضه ، وقول العكس ، «فلو قال قائل : هو في ميل الجماد حقيقة .

وفي ميل الحيوان مجاز ، لم يكن بين الدعويين فرق إلاّ كثيرة الاستعمال في ميل الحيوان ، لكن يستعمل مقيداً بما يبين أنّه أريد به ميل الجماد»³.

وقد قال هذا القول علماء اللغة القدماء فقد قال أبو عبيدة عند هذه الآية : «وليس للحائط إرادة ولا للموت، ولكنه إذا كان في هذه الحال من ربّه فهو إرادته»⁴ وقال الفراء أيها: «وقوله: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَمْلِكَ﴾ [الكهف: 77] ، يقال كيف يريد الجدار أن ينقض ؟. وذلك من كلام العرب أن

¹ - المصدر السابق - ص: 78.

² - ابن تيمية - كتاب الإيمان - مصدر سابق - ص: 78 ، 79.

³ - المصدر السابق - ص: 79.

⁴ - أبو عبيدة معمر بن المثنى - مجاز القرآن - مصدر سابق - ج 1 - ص: 410.

يقولوا: الجدار يريد أن يسقط، ومثله قول الله: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ مُوسَى الْغَضَبَ﴾ [الأعراف: 154] والغضب لا يسكت: إنما يسكت صاحبه، وإنما معناه: سكن¹.

ومن هذا يتضح أن علماء اللغة المتقدمون أدركوا أن لفظ الإرادة يحمل معنى عاما ومطلقا ولكن ربطه بالحيّ عائد لكثرة الاستعمال فقط ، وجعلوا السياق هو الحكم في تحديد دلالته ، وهذا عين ما أراده ابن تيمية .

- المثال الثاني :

قول الله تعالى : ﴿وَاشْتَغَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم : 4]، فقد اعتبر المجوزون للمجاز أن هذا من باب الاستعمال المجازي على سبيل الاستعارة ، فقد استعار لفظ الاشتغال للرأس ، وإنما الاشتغال خاص بالنار .

وقد ردّ ابن تيمية هذا القول مع إقراره بأنّ الرأس غير مشتعل كاشتغال النار ، ولكنه نبه على قضية مهمة وهي قضية الألفاظ التي لا تستعمل إلى مضافة ، فقال : « لفظ الاشتغال ، لم يستعمل في هذا المعنى ، إنما استعمل في البياض الذي سرى من السواد سريان الشعلة من النار ، وهذا التشبيه واستعارة ، لكن قوله : ﴿وَاشْتَغَلَّ الرَّأْسُ﴾ استعمل فيه لفظ الاشتغال مقيداً بالرأس لم يستعمل اللفظ في اشتغال الحطب ، وهذا اللفظ - وهو قوله : ﴿وَاشْتَغَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ - لم يستعمل قط في غير موضعه ، بل لم يستعمل إلا في هذا المعنى ، وإن كان هذا الوضع يغير بعد وضع اشتعلت النار فلا يضر ، وإن قصد به تشبيه ذلك المعنى بهذا المعنى فلا يضر ، بل هذا شأن الأسماء العامة لا بد أن يكون بين المعنيين قدر مشترك تشبه فيه تلك الأفراد . وأما تسميته استعار فمعلوم أنهم لم يستعبروا ذلك اللفظ بعينه ، بل ركبوا لفظ «واشتغل» مع «الرأس» تركيباً لم يتكلموا به ، ولا أرادوا به غير هذا المعنى قط ، ولهذا لا يجوز أن يقال في مثل هذا : لم يشتعل الرأس

¹ - الفراء معاني القرآن - مصدر سابق - ج2- ص: 155- 156.

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

شيبا ، بل يقال : ليس اشتعال الرأس مثل اشتعال الحطب وإن أشبهه من بعض الوجوه¹. فأبن تيمية ينفي ما ادعاه مثبت المجاز والاستعارة من أن هذه اللفظة وضعت في غير موضعها ، ولا سيما الاستعارة ، فإنّ المستعير هو آخذ ما ليس له في الحقيقة ، وفي هذه الحالة لا يخلو حال «الكلمة التي جعلت الأخرى مستعارة منها ، وهي أصلية غير مستعارة أن تكون قد جعلت كذلك لخاصة فيها اقتضت أن تكون هي الأصل المستعارة منه ، أو أن تكون كذلك لأن لغة العرب جاءت بها وثبت استعمالهم لها²». وأما علة جعل الأولى مستعاراً منها فلا يستطيع أحد أن يثبت هذه العلة وحقيقتها، وكذلك قولهم إن العرب تكلمت بهذا واستعملته في خطابها فإن علة موجودة في كل الكلام ، فالعرب تكلمت بهذا المعنى وهذا المعنى «فإما أن تكونا مستعرتين أو تكونا أصليتين ، وأما أن تجعل إحداهما أصلاً للأخرى ومعيّرة لها الاستعمال ، فهذا تحكم بارد³».

السياق هو الذي يحدّد دلالة الألفاظ المتواطئة عند ابن تيمية وليس كثرة الاستعمال وذلك أن الأشخاص الذين يستعملون هذه الألفاظ ، فقد يكثر عند هؤلاء ما يقل بل يعدم عند غيرهم ، وذلك راجع لاختلاف الظروف ووجود الحاجة وعدمها ، وهذا يجعل تحديد الكثرة التي تدل بها الألفاظ فجعل الاشتعال خاص بالنار واستعير لكثرة شيب الرأس « وذلك أنه انتشر في الرأس انتشاراً لا يتلافى كاشتعال النار⁴ »، هو مجرد تحكم في دلالة اللفظة ، لأن لفظة الاشتعال لا تستعمل إلاّ مضافة ، وبالتالي فهي حقيقة في كل تركيب ، ولا مجاز فيها ، وهنا يحتكم ابن تيمية مجدداً لفكرة السياق .

¹ - ابن تيمية - مجموع الفتاوى - مصدر سابق - ج20 - ص: 464 - 465 (رسالة الحقيقة والمجاز) .

² - ابن قيم الجوزية - مختصر الصواعق المرسلّة - مصدر سابق - ج2 - ص: 411 .

³ - المصدر السابق - ج2 - ص: 411 .

⁴ - الرّماني - النكت في إعجاز القرآن - مصدر سابق - ص: 81 - 82 .

- المثال الثالث:

- قول الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: 112].
- فقد قال أصحاب المجاز: حقيقة الذوق بالفم، وحقيقة اللباس بما يلبس على البدن، وإنما استعير هذا وهذا على سبيل الاستعارة التهكمية.¹
- وقد ردّ ابن تيمية هذا القول وأعاد توجه دلالة هذا النص فقال: «فإن من الناس من يقول: الذوق حقيقة في الذوق بالفم، واللباس بما يلبس على البدن، وإنما استعير هذا وهذا، وليس كذلك بل قال الخليل: الذوق في لغة العرب هو: وجود طعم الشيء²، والاستعمال يدل على ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَنَذِقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: 21]، وقال: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: 49]... فلفظ "الذوق" يستعمل في كل ما يحس به ويجد ألمه أو لذته، فدعوى المدعي اختصاص لفظ "الذوق" بما يكون بالفم تحكم منه لكن ذاك مقيد، فيقال: ذقت الطعام وذقت هذا الشراب، فيكون معه من القيود ما يدل على أنه ذوق الفم... وأما لفظ "اللباس" فهو مستعمل في كل ما يغشى الإنسان ويلبس به، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾ [النبا: 10]... وقال: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: 187]، ومنه يقال: لبس الحق بالباطل، إذا خلطه به حتى غشيه فلم يتميز، فالجوع الذي يشمل ألمه جميع الجائع نفسه وبدنه، وكذلك الخوف الذي يلبس البدن³».
- ### - المثال الرابع:

- قال تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: 82]. يقول المثبتون للمجاز: المراد من الآية هو سؤال أهل القرية، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامة، فهي من باب

¹- ينظر: محمد مذبوحى - المجاز مباحثه وشواهد - دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع - تلمسان - الجزائر -

2012- ص: 117-118.

²- ويقول أيضا صاحب القاموس المحيط: «ذاقه ذوقاً وذواقاً ومذاقاً ومذاقةً: اختبر طعمه.» - القاموس المحيط - مصدر سابق - ص: 885.

³- ابن تيمية - كتاب الإيمان - مصدر سابق - ص: 79-80.

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

مجاز الحذف ، قال بعضهم الآخر : هو مجاز مرسل علاقته المحلية ، فيسمى الحال باسم محله ، نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق : 17] ، أي أهل ناديه ، والقرينة هي امتناع دعاء النادي الذي هو المجلس ، وإنما يدعى من يحلّ فيه من الناس ¹.

ولكن ابن تيمية ردّ هذا القول وأعاد توجيهه توجيهاً لغوياً يتناسب وحمله على معناه الحقيقي ، إذ يقول: «لفظ القرية والمدينة والنهر والميزاب، وأمثال هذه الأمور التي فيها الحال والمحل كلاهما داخل في الاسم ، ثم قد يعود الحكم على الحال وهو السكان ، وتارة على المحل وهو المكان، وكذلك في النهر، يقال: حفرت النهر ، وهو المحل ، وجرى النهر، وهو الماء... وكذلك القرية، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً﴾ [النحل: 112]... وقال في آية أخرى: ﴿أَفَأَمِّنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الأعراف : 97]. فجعل القرى هم السكان... وقال تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة : 269]. فهذا المكان لا السكان، لكن لا بد أن يلحظ أنه كان مسكوناً ، فلا يسمى قرية إلا إذا كان قد عُمر للسكنى ، مأخوذ من القرى وهو الجمع، ومنه قولهم : قربت الماء في الحوض إذا جمعته فيه ².

فابن تيمية يرى أن كثيراً من الألفاظ يشتمل على حال ومحل ، وأن الكلام قد يعود مرة على الحال ومرة على المحل ، وهو حقيقة في الاستعمالين ، وهذا الرأي يشاركه فيه كثير من أهل اللغة فقد قال الراغب الأصفهاني : «القرية : اسم للموضع الذي يجتمع فيه الناس وللناس جميعاً ، ويستعمل في كل واحد منها ³».

وقد ذهب ابن قيم الجوزية إلى هذا الرأي ونفى أن يكون هذا من مجاز الحذف فقال : «...وكذلك إذا قلت : أكل فلان كبد فلان ، إذا أكل ماله فإن المفهوم أكل ثمرة كبده فحذف

¹ - ينظر التفصيل : محمد مذبوحى - المجاز مباحثه وشواهد - مرجع سابق - ص: 83-84-104.

² - ابن تيمية - كتاب الإيمان مصدر سابق - ص: 82.

³ - الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني - معجم مفردات ألفاظ القرآن - تحقيق : نديم مرعشلي - دار الفكر بيروت -

1972- ص: 417.

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

المضاف هنا لا يلبس ونظاره كثيرة ، وليس منه «وأسأل القرية» وإن كان أكثر الأصوليين يمثلون به فإن القرية اسم للسكان في مسكن مجتمع ، فإنها تطلق القرية باعتبار الأمرين كالكأس لما فيه من الشراب ... ثم إنهم لكثرة استعمالهم لهذه اللفظة ودورانها في كلامهم أطلقوها على السكان تارة وعلى المسكن تارة بحسب سياق الكلام وبساطة ، وإنما يفعلون هذا حيث لا لبس فيه ، فلا إضمار في ذلك ولا حذف ، فتأمل هذا الموضع الذي خفي على القوم مع وضوحه¹. فالآية لا مجاز فيها عند علماء المدرسة التيمية ، وقول أصحاب المجاز «أنه يجوز وصف القرية بالأمن ، وإن كان ذلك لأهلها لأجل أنها مكان الأمن وظرف له²». لا اعتبار له لأن العرب استعملت هذا المعنى وذاك ، والسياق وحده هو الذي يحدد دلالة اللفظ داخل التركيب . ومما تقدم يظهر أن في مجازية هذه النصوص عدة أقوال حسب نظرة صاحب القول للمجاز وقوعه في القرآن أو عدم وقوعه :

- القول الأول: وهو أشهر الأقوال ، أنها من باب المجاز بالحذف .
- القول الثاني: أن هذه النصوص من باب المجاز المرسل المقام علم علاقة المحلية وهو تسمية الحال باسم المحل ، وهذا القول أيضا له نصيبه من الشهرة بين العلماء.
- القول الثالث : أن هذه النصوص حقيقة في المعاني التي وضعت لها : وأنه لا مجاز فيها ، وأن لفظ القرية مستعمل في موضوعه ، لأن الحقيقة تدل حقيقة على الناس لأنها مشتقة من القر فهو يدل عليها حقيقة على السواء ، وهو رأي داود الظاهري³.
- فابن تيمية من أنصار القول الثالث ولكنه لا يرى أنها من باب المشترك اللفظي بل هي من الألفاظ المتواطئة التي تستعمل في عدة معان ، ويبقى الترجيح بينهما مرهون بالسياق الذي توضع فيه .

¹ - ابن قيم الجوزية - بدائع الفوائد - مصدر سابق - ج3 - ص: 24، 25 ، وينظر أيضا : عبد الفتاح لاشين - ابن القيم

وحسه البلاغي في تفسير القرآن - دار الرائد العربي - بيروت لبنان - ط1 - 1402 - 1982 - ص: 89 - 30

² - فخر الدين الرازي - التفسير الكبير - مصدر سابق - ج20 - ص: 127.

³ - ينظر الزركشي - البحر المحيط - مصدر سابق - ج2 - ص: 187 وما بعدها .

ويمكننا أن نخلص فكرة السياق عند ابن تيمية في ثلاثة ركائز أساسية هي :

- 1- اللَّفْظ الواحد له أكثر من معنى، وجميع هذه المعاني محتملة بطريقة الوضع أو العرف.
- 2- لا يتعين اللَّفْظ لأيّ من تلك المعاني حال تجرّده وإطلاقه.
- 3- السِّياق الذي يرد فيه اللَّفْظ هو الذي يعيّن أحد المعاني المحتملة.¹
- 4- وهذا ما لمسناه في النصوص السابقة، مع التأكيد على أن السياق قد يكون سياق حال (اجتماعي) أو سياق لغوي.

2- الأمثلة المجازية في نصوص الصفات الإلهية :

تكاد تكون تأويلات المعتزلة والأشاعرة من باب التأويل المجازي وقد حملهم على ذلك الوفاء للأصول الفكرية التي يفرضها الانتساب للمذهب ، وقد عرفنا أن هذه التأويلات المجازية هي في حقيقتها خدمة للعقيدة التي ينتسب إليها صاحب هذا التأويل ، وكانت نصوص الصفات الإلهية الأوفر حظاً من جهة التأويل وذلك راجع إلى عقيدة التوحيد عند كل فرقة وطائفة من هذه الطوائف فيكون توجيه دلالة النصّ حسب ما يتوافق وعقيدته في باب التوحيد .

أما بالنسبة لابن تيمية وتلميذه فإن مذهبهما العقدي في باب الصفات هو ما كان مقررًا عند علماء السلف في باب الصفات ، فجاء رأيهم في تأويلات المعتزلة وكذلك الأشاعرة على وقف ما رآه السلف ، وبالتالي فقد رفض ابن تيمية وتلميذه هذه التأويلات المجازية وعدّوها من باب تعطيل دلالة النصوص والعيب بمعناها ، وذلك لأن «مذهب السلف رحمة الله عليهم - : الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله ، أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ، ولا نقص منها ، ولا تجاوز لها ولا تفسير ، ولا تأويل ، بما يخالف ظاهرها ، ولا تشبيه بصفات المخلوقين ، ولا سمات المحدثين ، بل أمرٌ وها كما جاءت ، وردوا علمها إلى قائلها

¹ - ينظر إبراهيم بن منصور التركي - إنكار المجاز عند ابن تيمية - مرجع سابق - ص: 183.

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

ومعناها -أي كفيّتها- إلى المتكلم بها¹. وقد بين علماء المدرسة التيمية أنّ المؤلّين للنصوص لم يلتزموا بالشروط التي وضعها الأصوليون لجواز التأويل والتي ذكرناها سابقاً ، وأنّ صنيعهم هذا جعل تأويلهم لنصوص من باب تحريف المعاني لا من باب التأويل الذي يتوافق وخصوصية النصّ ، والسياق الذي وردت فيه تلك ألفاظ ذلك النصّ .

وقد آثرنا في هذا الموضوع أن نذكر النصوص القرآنية التي وردت في صفات الله تعالى ، والتي أخبر الله تعالى فيها عن صفاته العليا ، فقد رأينا كيف نفى المعتزلة حقيقة هذه النصوص وأولّوها تأويلاً مجازياً بحجة أنّ إتباعها على حقيقتها فيه تشبيه لله تعالى بخلقه وكذلك فعل الأشاعرة بعدد كبير من هذه النصوص وحملوها على المجاز دون الحقيقة، وهذه التأويلات جاءت استجابة لأصول الفكرية ، وساعدهم المجاز كأداة بلاغية مرنة فصرفوا به معاني هذه النصوص ووجهوها بما يناسب مذهبهم .

أما ابن تيمية فقد بذل جهداً فكرياً كبيراً في الردّ على هذه الفرق وبيان بطلان تأويلاتهم وأنّهم متناقضون في تأويلاتهم لنصوص الصفات الإلهية ، فهم يصرفون هذه النصوص إلى نظير ما نفوه من معاني ، فهم يولون "يد" الله بقدرته ، فإذا كان هذا التأويل حقاً ممكنًا كان المنفي مثله ، لأنّ المؤول لا يملك دليلاً يؤيد صرف معنى النصوص إلى المعنى الذي أراده غير مجرد الزعم بأن هذا لا يليق بالذات الإلهية وهنا فإذا كانت " اليد" منفه المعنى فكذلك " القدرة " منفية المعنى ، وعنا يحقّ لخصوم المعتزلة والأشاعرة وفي غياب الدليل الصارف أن يردوا هذه التأويلات من باب «إن كان المنفي باطلاً ممتنعاً كان الثابت مثله»² وهنا يكون النصّ المقدس عرضه لأهواء المؤولين وعقيدتهم ، فما يراه المعتزلي مجازاً يراه غيره من الأشاعرة وغيرهم حقيقة ، وما يراه الأشاعرة حقيقة يراه المعتزلة مجازاً ، فكان عمل ابن تيمية وتلميذه هو أن يبينوا أن هذه النصوص

¹ - موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - ذمّ التأويل - علق عليه وشرحه : عمرو عبد المنعم سليم - دار الضياء للنشر والتوزيع - ص: 9.

² - عمر سليمان الأشقر - التأويل خطورته وآثاره - دار النفائس للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - ط1 - 1412 - 1992 - ص: 24.

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

حقيقة في المعاني التي وردت بها ، وأنها معاني تليق بالذات الإلهية ولا يلزم من إثباتها تشبيه الله تعالى بخلقه . وقد نقل ابن تيمية أقوال السلف في باب الصفات وهو ما ذكره قبله عدد كبير من علماء أهل السنة والجماعة من أن الواجب هو إثبات الصفات الإلهية وإجراؤها على ظاهرها ، ونفي الكيفية والتشبيه عنهما ¹ . والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على كلام في الذات ، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله ، فإذا كان معلوم أن إثبات رب العالمين - عز وجل - إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف ، فذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود ، لا إثبات تحديد وتكييف ، فإذا قلنا : الله تعالى يد ، وسمع ، وبصر ، فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله تعالى لنفسه ، ولا نقول : إن معنى اليد : القدرة ، ولا إن معنى السمع والبصر : العلم ، ولا نقول : إنها الجوارح ، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار ، التي هي جوارح وأدوات الفعل ، ونقول : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: 11] ، وقوله : «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ» [الإخلاص: 4] .² وسنكتفي هنا بذكر بعض الصفات التي نفى ابن تيمية تأويلها تأويلاً مجازياً بينما أولها المعتزلة والأشاعرة وحملوها على المجاز دون الحقيقة .

- صفة اليد :

جاءت صفة اليد مضافة إلى الله في كثير من آيات الكتاب العزيز ، وقد تواتر في السنة مجيء اليد أيضاً ، فيكون المفهوم من هذه النصوص «أن الله تعالى يدين مختصتان به ذاتيتان له كما يليق به» .³

فقد قالت المعتزلة وغيرهم أن اليد في هذه النصوص مجاز في النعمة أو القدرة ، وقد بين ابن تيمية وتلميذه أن هذا باطل من وجوه عديدة :

¹ - ابن قدامة المقدسي - ذم التأويل - مصدر سابق - ص: 15-16 ، وينظر : ابن تيمية - مجموع الفتاوى - مصدر

سابق - ج6 - ص: 12 وما بعدها .

² - المصدر السابق - ص: 17-18 .

³ - ابن تيمية - مجموع الفتاوى - مصدر سابق - ج6 - ص: 364 .

- أن الأصل في الكلام الحقيقة ودعوى المجاز مخالفة للأصل .
- أن القرآن نزل بلغة العرب ولكن المتأولين تعسفوا في التأويل المجازي ، وخرجوا بتأويلاتهم عن مألوف لغة العرب فأولوا لفظ اليد في كل موضع وإن كان السياق لا يحتمل تأويلهم ، فمما أولوه قوله تعالى : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾^[المائدة: 64] ، وقوله تعالى : ﴿لَمَّا خَلَّقتُ بِيَدَيَّ﴾^[ص: 75] وهذا التأويل ممتنع لأن لفظ اليدين بصيغة التثنية لم يستعمل في النعمة ولا في النعمة ولا في القدرة ، فقوله تعالى : ﴿لَمَّا خَلَّقتُ بِيَدَيَّ﴾^[ص: 75] لا يجوز أن يراد به النعمة ، لأن نعم الله لا تحصى ، فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية¹.
- «ولا يجوز أن يكون " لما خلقت أنا " ، لأنهم إذا أرادوا ذلك أضافوا الفعل إلى اليد ، فتكون إضافته إلى اليد إضافة له إلى الفعل كقوله تعالى : ﴿بِمَا قَدَّمْت يَدَاكَ﴾^[الحج: 10] ، و: ﴿قَدَّمْتُ أَيْدِيكُمْ﴾^[آل عمران: 182] و^[الأففال: 51] ، ومنه قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾^[يس: 71].
- أما إذا أضاف الفعل إلى الفاعل ، وعُدِي الفعل إلى اليد بحرف الباء ، كقوله: ﴿لَمَّا خَلَّقتُ بِيَدَيَّ﴾^[ص: 75] فإنه نص في أنه فعل الفعل بيده ، ولهذا لا يجوز لمن تكلم أو مشى أن يقال : فعلت هذا بيدك ، ويقال : هذا فعلته يداك ، لأن مجرد قوله : فعلت ، كان في إضافة الفعل إلى الفاعل ، فلو لم يرد أنه فعله باليد حقيقة كان ذلك زيادة محضة من غير فائدة ، وليست تجد في كلام العرب ولا العجم - إن شاء الله تعالى - أن فصيحا يقول : فعلت هذا بيدي ، أو فلان فعل هذا بيديه ، وإلا ويكون فعله بيديه حقيقة ، ولا يجوز أن يكون لا يد له ، أو أن يكون له يدٌ والفعل وقع بغيرها . وبهذا الفرق المحقق تتبين مواضع المجاز ومواضع الحقيقة ، ويتبين أن الآيات لا تقبل المجاز البتة من جهة نفس اللغة². وابن تيمية هنا يوجه دلالة النصوص القرآنية الواردة في صفة اليد توجيهها لغويا يتوافق مع السياق الذي جاءت فيه هذه اللفظة وهي اليد ، وبين أن السياق الذي ذكر فيها هو

¹- ينظر: ابن تيمية - مجموع الفتاوى - مصدر سابق - ج6- ص: 364- 365. / ابن قيم الجوزية - مختصر الصواعق المرسله - مصدر سابق - ج2- ص: 511- 530.

²- ينظر: ابن تيمية - مجموع الفتاوى - مصدر سابق - ج6- ص: 367.

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

سياق لا يحتمل إلا الحقيقة ، وأن حمله على المجاز فيه مجازفة وخروج على سياق النص ، وحتى اللغة لا تعسف هذا المتأول فلا يوجد في النص نفسه ما يدعم هذا التأويل .

- أن يقال للمتأولين ما الذي يضركم من إثبات اليد حقيقة ، وليس معكم ما ينفي ذلك من أنواع الأدلة لا نقلها ولا عقليها ، ولا ضروريها ، ولا نظريها فإن فررتم من الحقيقة خشية التشبيه ، والتمثيل ، ففروا من إثبات السمع والبصر والإرادة ، والكلام خشية هذا المحذور ¹.

وهذا القول من علماء المدرسة التيمية فيه كثير من الصواب فإذا كان المانع من حمل معاني هذه النصوص على الحقيقة هو الرغبة في التنزيه وترك التشبيه فلماذا يثبتون بعض الصفات وينفون البعض الآخر والمحذور وهو التشبيه واحد في المثبت والمنفي على السواء .

- وكذلك فإن اليد التي وردت في هذه النصوص القرآنية لا يوجد في المخلوقات شبيه لها حتى ننفيها فليس في المخلوقات يد تمسك السماوات والأرض وتطويها ، ويد تقبض الأرضين السبع ، ولا أصبع توضع عليها الأرض ، وأصبع توضع عليها الجبال ، فلو كان في المخلوقات يد وأصبع يد هذا شأنها لكان لكم عذر ما في توهم التشبيه والتمثيل من إثبات اليد والأصبع لله حقيقة ، وإنما هذا تلبيس منكم على ضعفاء العقول «² وقد ساق ابن تيمية وتلميذه أدلة لغوية وعقلية ونقلية كثيرة تبطل حمل نصوص " اليد " على المجاز وقد ذكرنا ما له علاقة بالجانب اللغوي لتعلقه بموضوع هذه الدراسة ولولا خوف الإطالة والخروج عن حدود ما سطرناه لهذه الدراسة لذكرناها مفصلة ³.

- صفة المجيء:

جاءت عدة نصوص قرآنية تسند إلى الله تعالى صفة المجيء والإتيان مثل قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَوَالْمَلَكُصَفَافًا﴾ [الفجر: 22] ، وقوله تعالى : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ

¹ - ابن قيم الجوزية - مختصر الصواعق المرسله - مصدر سابق - ج2 - ص: 521.

² - المصدر السابق - ج2 - ص: 521.

³ - ينظر تفصيل هذه الأدلة: مجموع الفتاوى - مصدر سابق - ج6 - ص: 367 وما بعدها .

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ^[البقرة: 210]، ونظائر هفيل هو مجاز الحذف تقديره : وجاء أمر ربك ، وهذا ما قاله المعتزلة والأشاعرة على السواء .

وقد بين علماء المدرسة التيمية أن هذا المجيء حقيقي ، وأنه يليق بالله تعالى ولا دخل للمجاز فيه وأن السياق يأبى هذا التأويل المجازي ويبطله من وجوه :

- أنه إضمار ما لا يدل عليه بمطابقة ولا تضمين ولا لزوم ، وادعاء حذف ما لا دليل عليه يرجع لوثوق من الخطاب ، ويترك كل مبطل على ادعاء إضمار ما يصح باطله .
- إن صحة هذا التركيب واستقامة اللفظ لا تتوقف على هذا الحذف ، بل الكلام مستقيم تام قائم المعنى بدون إضمار ، فإضماره مجرد خلاف الأصل فال يجوز .
- إنه إذا لم يكن في اللفظ دليل على تعيين المحذوف كان تعيينه قولاً على المتكلم بلا علم ، وإخباراً عنه بإرادة ما لم يقم به دليل على إرادته وذلك كذب عليه .
- إن في السياق ما يبطل هذا التقرير وهو قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^[الفجر: 22] ، فعطف مجيء الملك حقيقة ، بل مجيء الرب سبحانه أولى أن يكون حقيقة ، من مجيء الملك .
- وكذلك قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾^[الأنعام: 158] ففرق بين إتيان الملائكة والرب وإتيان بعض آيات ربك ، ففهم ونوع ، ومع هذا التقسيم يمتنع أن يكون القسمان واحداً فتأمله¹.

- خاتمة:

ومن خلال هذا العرض الموجز لبعض أدلة علماء المدرسة التيمية تبين مدى تعويلهم على السياق ، ويجدر بنا أن ننبه على أمر مهم بما كتبه ابن تيمية وتلميذه في باب المجاز وهو أن ابن تيمية لم يكن يطرح تصوراً يتعلق باللغة بشكل عام ، وإنما كان ينظر «للغة التي نزل بها الشرع تحديداً»²، لأنه يعتبر من المهتمين بالدلالة التشريعية للنص القرآني ، فهو عالم أصول وفقه ،

¹- ابن قيم الجوزية - مختصر الصواعق المرسله - مصدر سابق - ج2- ص: 469.

²- إبراهيم التركي - إنكار المجاز عند ابن تيمية - مرجع سابق - 177.

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

وليس باحثاً لغوياً ولا بلاغياً حتى يَصُبُّ كل جهوده وتوجيهاته على الجانب البلاغي واللغوي ، وهذا ما يؤكد غلبة الفكر الديني على طروحاته وأفكاره ، فهو يدافع عن سلامة اللغة التي نزل بها الشرع ، ويعمل على تصفية معاني النصوص الدينية من ما شابها من أفكار وتأويلات خارجية عن خصوصية هذه النصوص .

قائمة المصادر والمراجع :

- إبراهيم بن منصور التركي - إنكار المجاز عند ابن تيمية بين الدرس البلاغي و اللغوي - دار المعارج الدولية للنشر، الرياض، ط1، 1419، 1999
- أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، الخانجي، القاهرة
- ابن تيمية، كتاب الإيمان، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط 1، 1434هـ-2013م
- ابن تيمية- مجموعة الفتاوى، تحقيق: عامر الجزار، وأنوار الباز، دار الوفاء، الرياض، ط 1، 1997م.
- ابن قيم الجوزية - بدائع الفوائد - دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت
- ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية المعطلة، اختصره الموصلي، شرح وتحقيق: رضوان جامع رضوان، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1417هـ- 1997م
- بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط 1، 1988،
- الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني - معجم مفردات ألفاظ القرآن - تحقيق : نديم مرعشلي- دار الفكر بيروت - 1972.
- الرّماني - النكت في إعجاز القرن، ضمن كتاب "ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، دار المعارف
- عبد الرحمن بن صالح المحمود - موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 ، 1415 هـ ، 1995 م

د. دحماني شيخ: توجيهات علماء المدرسة التيمية للتأويلات المجازية في القرآن الكريم

- عبد الفتاح لاشين - ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن - دار الرائد العربي - بيروت لبنان - ط1 - 1402 - 1982
- عمر سليمان الأشقر - التأويل خطورته وآثاره - دار النفائس للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - ط1 - 1412 - 1992.
- فخر الدين الرازي ، التفسير الكبير ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط4 ، 1422 ، 2001 ،
- الفراء - معاني القرآن - تحقيق: نجاتي، دار الكتب المصرية، القاهرة
- محمد أحمد لوح - جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية - دار ابن القيم، الرياض، ط2، 1431هـ
- محمد مذبوحي - المجاز مباحثه وشواهد - دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع - تلمسان - الجزائر - 2012.
- موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - ذم التأويل - علق عليه وشرحه : عمرو عبد المنعم سليم - دار الضياء للنشر والتوزيع